



SPEECH • DISCOURS • DISCURSO • خطاب

كلمة افتتاحية

للسيدة أناماريا كانتشيليري
وزيرة الداخلية في إيطاليا

الدورة الـ 81 للجمعية العامة للإنتربول
الاجتماع الوزاري

5 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

روما (إيطاليا)

السيد الأمين العام، الزملاء الكرام، سيدي وسادتي،

اسمحوا لي بداية أن أرحب بكم بجملة في هذا الاجتماع الوزاري الذي يسبق انعقاد الدورة الـ 81 للجمعية العامة للإنتربول.

ورغبة منا في إبراز البعد السياسي لهذا الحدث الدولي، اخترنا أن نستهل الدورة الـ 81 للجمعية العامة باجتماع على مستوى الوزراء يضم كبار المسؤولين الحكوميين عن قطاع الأمن لبحث المشاكل الأمنية الراهنة وجوانب العمل الشرطي التي تم جميع الأطراف.

وتواجه الدول التي تكافح شبكات الجريمة صعوبة غير متكافئة لا تخفى على أحد: فسيادتها تتوقف عند حدودها، بينما لا تشكل هذه الحدود أي عائق أمام المجرمين. وفي عالم تتسارع فيه حاليا وتيرة العولمة، تترتب على هذه المسألة تبعات خطيرة: فشبكات الجريمة قادرة على عبور الحدود الوطنية بسهولة فائقة، وعلى اغتنام الفرص، أينما وجدت، لعقد الصفقات واستخدام وسائل جديدة للإفلات من ملاحقة أجهزة الشرطة.

ولهذا السبب، لا بد من إرساء تعاون دولي على الصعيد الأمني.

والإنتربول، الذي يتمتع بقيادة حكيمة وبخبرات وشبكة جهات اتصال وأدوات متطورة للدعم المعلوماتي، يتبوأ مكانة تتيح له مواجهة التحديات التي تفرضها الجريمة على الصعيد العالمي وتعزيز التعاون الميداني بين أجهزة الشرطة على الصعيد الدولي.

وقد حقق الإنتربول نتائج باهرة في ما يتعلق بتفكيك المنظمات الإجرامية واستحدثت أدوات ميدانية بالغة الأهمية للتعاون الشرطي.

وينبغي اليوم توجيه جهود الإنتربول ومواطن القوة لديه نحو أهداف أخرى أكثر طموحا.

وأعني بذلك تحديدا البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات التي يستند إليها عمل الإنتربول، والمنظومات التقنية للاتصالات التي تتيح تبادل المعلومات في إطار التحقيقات بين مستخدميها، كشبكة I-24/7 التي تشكل أداة رئيسية تسهم إيطاليا فيها إسهاما قيما.

وقد أصبحت هذه الأدوات أساسية لعمل الشرطة. ويجب علينا مساعدة الإنتربول في تعزيز فعاليتها وتوسيع نطاق وصول أجهزة الشرطة في الميدان إليها.

وإن لقواعد بيانات الإنتربول فائدة لا تقل عن هذه الأدوات أهمية. وخير دليل على ذلك هو إجراء البلدان الأعضاء في العام الماضي ما يناهز مليار عملية بحث فيها.

وحيازة معلومات دقيقة وموثوقة وآنية هو أمر في غاية الأهمية لتحديد هوية المجرمين والأشخاص الفارين وتوقيفهم. لذا، فمن مصلحة جميع البلدان أن يواصل الإنتربول تطوير قواعد بياناته وتوسيع نطاق الوصول إليها لأغراض التحقيق.

وثمة أولوية استراتيجية أخرى يتعين تنفيذها ألا وهي بناء قدرات قوات الشرطة وتدريب أفرادها. والواقع أنّ تدريب موظفي الشرطة على استخدام أدوات الإنترنت وخدماته أمر مهم ولكن غير كاف، إذ يتعين كذلك على أجهزة الشرطة تبادل المعارف الجديدة الضرورية لمواجهة التهديدات الإجرامية المتغيرة.

ويجمع الإنترنت في عمله بين خبراته الخاصة والموارد المتطورة التي توفرها أجهزة إنفاذ القانون الدولية. لذا، ينبغي مواصلة هذا المسار الذي أثبت فائدته وتوسيع نطاقه، لا سيما لما فيه مصلحة البلدان النامية.

وفضلا عن هذه الجوانب، أرى أنه يجب على الإنترنت توثيق عرى التعاون مع المنظمات الدولية الناشطة في مختلف مجالات إنفاذ القانون، ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية التي تتمثل في مكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والمهجرة غير المشروعة والإرهاب، ناهيك عن الأشكال الجديدة للإجرام التي تثير قلقا متزايدا.

لقد أنشئ الإنترنت منذ حوالي 90 عاما. وخلال تاريخه الطويل، شهد العالم والجريمة والإنترنت نفسه تغيرات جذرية.

بيد أن وجهها واحدا من أوجهه لم يتغير: فالإنترنت لا يزال المحرك الذي لا يعرف الكلل للتعاون الشرطي الدولي.

وإننا نجتمع اليوم لنسهم جميعا وبشكل ملموس في تعزيز هذا الدور. فنحن مقتنعون بأن التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة هو السبيل الوحيد لحماية مواطنينا بشكل فعال من التهديدات عبر الوطنية التي ما فتئت تزداد عددا وعدوانية والتي لن يكون بمستطاع الدول بمفردها السيطرة عليها في أيامنا هذه.